مراقب الشؤون الإنسانية

تقرير شهري

كانون الثاني/يناير 2013

OCHA

نظرة عامة

أبرزت أحداث شهر كانون الثاني/يناير عددا من الهموم الإنسانية القائمة منذ زمن طويل والمتعلقة بحماية السكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة التي أثرت سلبيا ليس على الأمن الجسدي للسكان فحسب، بل وعلى مصادر كسب الرزق.

أطلقت القوات الإسرائيلية في ستة حوادث منفصلة وقعت خلال هذا الشهر النار فقتلت ستة مدنيين عزل بالرصاص الحي من بينهم قاصران وامرأة. إنّ الحقيقة المتمثلة في أنّ أي من الضحايا لم يشكل خطرا يبرر استخدام القوة القاتلة تثير مخاوف جدية حول احتمالية انتهاك الحق في الحياة. وفتح الجيش الإسرائيلي تحقيقات عسكرية ولكن في أربعة من هذه الحالات الست مما يثير قلقا آخر يتعلق بانعدام المسائلة.

محتويات التقرير

عاصفة شتوية قوية تضرب الأرض الفلسطينية المحتلة 3

مقتل ستة مدنيين عزّل على يد القوات الإسرائيلية*5

ارتفاع عدد حوادث العنف على طول السياج ومياه البحر في غزة..... 8

هجمات المستوطنين تقوض مصادر الرزق الزراعية 10

ارتفاع حاد في عمليات الهدم في المنطقة (ج) 14

زيادة كميات الحصى المستوردة إلى غزة بعد تخفيف القيود..... 16

منظمات العمل الإنساني الشريكة تطلق عملية مناشدة بقيمة ما يزيد عن 400 مليون دولار أمريكي لمساعدة المحتاجين من الفلسطينيين في عام 2013 17

أبرز التطورات

- مقتل ستة مدنيين عزّل على يد القوات الإسرائيلية يثير القلق إزاء انتهاكات محتملة للحق في الحياة وانعدام المسائلة.
- سُجل في شهر كانون الثاني/يناير أعلى عدد من عمليات الهدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية خلال شهر واحد منذ ما يزيد عن عامين مما أسفر عن تهجير 250 شخصا.
- تفاقم وضع بعض المجتمعات التي تعاني أصلا، نتيجة العاصفة الشتوية التي ضربت الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة ما بين 7 و 10 كانون الثاني/يناير.

أبرز الأرقام في كانون الأول/ديسمبر

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	6
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	268
أطفال فلسطينيون محتجزون لدى إسرائيل	219
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	139
طلبات المرضى للخروج من غزة التي وافقت عليها إسرائيل	93%

تمويل المناشدة الإنسانية الموحدة

401 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 17.4% من التمويل

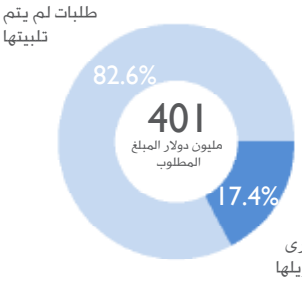

تصوير: الدفاع المدني، كانون الثاني/يناير 2013

أفراد من الدفاع المدني الفلسطيني يخلون أطفالا من شارع غمرته الفيضانات بسبب الأمطار الغزيرة في حي الجنينة في مدينة رفح في المنطقة الجنوبية من قطاع غزة.

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

Scan it! with QR reader App

بالتنسيق ننقذ الأرواح

من بين القتلى والمصابين في هذا الشهر, قُتل اثنان من المدنيين وأصيب 13- آخرون في مناطق تقع بالقرب من سياج غزة الفاصل وذلك إلى جانب حوادث إطلاق «النيران التحذيرية» اليومية على يد القوات الإسرائيلية. وتقع هذه الحوادث بالرغم من توسيع حدود المنطقة المسموح الوصول إليها على طول السياج بالإضافة إلى الانعدام الكامل للاشتباكات المسلحة. وبالتالي، بالرغم من أنّ بعض المزارعين استأنفوا فلاحة أرضهم التي لم يستطيعوا الوصول إليها في السابق، إلا أنّه نظرا للغموض وانعدام الأمن فإنّ النشاطات الزراعية في المناطق التي تقع في نطاق 1,000 متر من السياج ما تزال محصورة في المحاصيل التي تروى بمياه الأمطار التي تحتاج إلى الحد الأدنى من الرعاية ولكنها في المقابل لا تدر سوى دخل بسيط. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2012، في سياق تفاهمات وقف إطلاق النار، وسعت إسرائيل المنطقة التي يُسمح بصيد الأسماك فيها من ثلاثة أميال إلى ستة أميال بحرية من ساحل قطاع غزة. وبالرغم من زيادة محصول صيد الأسماك إلا أنّ الأثر الكامل لهذه التسهيلات ما زال غير مؤكّد. وليس السبب في ذلك الاحتكاكات المتواصلة بين صيادي الأسماك والقوات البحرية الإسرائيلية فحسب، بل ولأنّ الأسماك ذات القيمة المرتفعة تتواجد في المياه التي تبعد عن الشاطئ 12 ميلا بحريا حيث يكون البحر عميقا وتكثر فيه الصخور.

واستمر خلال هذا شهر كانون الثاني/يناير أيضا عنف المستوطنين حيث وقع ما لا يقل عن 26 هجمة أسفرت عن وقوع إصابات أو أضرار بممتلكات الفلسطينيين وهو انخفاض طفيف مقارنة بالمعدل الشهري لمثل هذه الحوادث خلال عام 2012 (29). وأثر نصف هذه الحوادث على مصادر رزق المزارعين الذين يمتلكون أراض بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية ومعظمها بؤر استيطانية غير مرخصة. وما يزال انعدام فرض القانون بصورة كافية على يد السلطات الإسرائيلية العامل الرئيسي وراء استمرار عنف المستوطنين. ولا ينعكس هذا الوضع في إخفاق محاسبة مرتكبي هذه الهجمات بل وبسبب انعدام فرض القانون المتعلق باستيلاء المستوطنين على أراضي الفلسطينيين الخاصة وفلاحتها.

في أعقاب تخفيف القيود المفروضة على الاستيراد مؤخرا، شهد شهر كانون الثاني/يناير دخول أكبر كمية من الحصى إلى غزة منذ بدء الحصار. بالرغم من ذلك لا تفي الكميات الحالية سوى جزء بسيط من الطلب في القطاع الخاص، مما يجعله يعتمد على المواد التي يتمّ تهريبها عبر الأنفاق من مصر.

تصوير: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حمامات المالح في شمال غور الأردن، بعد عملية هدم للعديد من المباني، 17 كانون الثاني/يناير 2013.

وسُجل في الضفة الغربية خلال شهر كانون الثاني/يناير هدم ما لا يقل عن 139 مبنى فلسطينيا، من بينها 59 مبنى سكنيا، مما أدى إلى تهجير 250 شخصا. ويعد هذا أعلى عدد من المباني التي هدمت خلال شهر واحد منذ عامين ويمثل ارتفاعا بثلاثة أمثال مقارنة بالمعدل الشهري لعمليات الهدم خلال عام 2012 و 2011. ونُفذ ما يقرب من 90 بالمائة من عمليات الهدم خلال هذا الشهر في المنطقة (ج) وبقيتها في القدس الشرقية.

وفي تطور إيجابي، في أعقاب التسهيلات التي طبقتها كل من إسرائيل ومصر على القيود المفروضة على الاستيراد إلى غزة سجل خلال شهر كانون لثاني/يناير دخول أكبر كمية من الحصى منذ فرض الحصار على غزة عام 2007. بالرغم من ذلك لا تفي الكميات الحالية سوى جزء بسيط من الطلب في القطاع الخاص، مما يجعله يعتمد على المواد التي يتمّ تهريبها عبر الأنفاق من مصر. ويثير الاستئناف المؤخر لدخول الحصى إلى القطاع الخاص عبر معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) الرسمي وتواصل دخول مواد البناء إلى غزة عبر الأنفاق تساؤلات حول الذرائع الأمنية للقيود الأخرى التي تفرضها إسرائيل على مواد البناء بالإضافة إلى عملية الموافقة على مشاريع إعادة الإعمار التي تشرف عليها المنظمات الدولية. وقد أدت هذه العملية إلى تأخيرات طويلة في تنفيذ المشاريع وهو في المقابل أطال بدون داع معاناة العائلات الفلسطينية التي تحتاج إلى ترميم مساكنها أو بناء بنى تحتية حيوية.

وتفاقم وضع بعض المجتمعات التي تعاني أصلا نتيجة العاصفة الشتوية التي ضربت الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة ما بين 7 و 10 كانون الثاني/يناير. وتأثر ما يقرب من 12,500 شخصا يعيشون فيما يقرب من 190 مجتمعا في الضفة الغربية وقطاع غزة مباشرة بسبب فقدان أو تضرر المباني والبنى التحتية والممتلكات الزراعية (بما فيها الدفيئات البلاستيكية، وحظائر الماشية، والماشية والمحاصيل الحقلية) بسبب الفيضانات والرياح القوية إضافة إلى أنّ 650 تقريبا هُجروا بصورة مؤقتة.

تأثر ما يقرب من 12,500 شخصا يعيشون فيما يقرب من 190 مجتمعا إضافة إلى أنّ 650 تقريبا هُجروا بصورة مؤقتة.

إنّ العوامل التي ذكرت أعلاه تبرز الحاجة المتواصلة لتدخل منظمات العمل الإنساني. ولتمويل هذه التدخلات المخطط تنفيذها في عام 2013 أطلق فريق العمل الإنساني القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في كانون الثاني/يناير عملية مناشدة تطلب ما يقرب من 402 مليون دولار أمريكي تهدف إلى تقديم الحماية والمساعدات الإنسانية لما يزيد عن 1.8 مليون فلسطيني. وبالرغم من أنّ تدخلات منظمات العمل الإنساني قد تخفف من معاناة الأفراد والمجتمعات المتضررة إلا أنّ معالجة الأسباب الأساسية لضعف السكان تتطلب تغييرات سياسية جذرية تتضمن تطبيق تدابير فاعلة من أجل حماية حياة المدنيين، وتقديم مرتكبي الهجمات للمحاسبة، ورفع الحصار عن غزة، وإتاحة المجال أمام جهود التنمية في المنطقة (ج) والقدس الشرقية.

عاصفة شتوية قوية تضرب الأرض الفلسطينية المحتلة

العاصفة أدت تفاقم المشاكل القائمة أصلا نتيجة لسياسة فرض القيود

ضربت عاصفة شتوية قوية تعدّ من أشد العواصف المسجلة خلال العقود الأخيرة تميزت بالرياح القوية والأمطار الغزيرة وانخفاض درجات الحرارة وسقوط الثلوج، الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة ما بين 7 و 10 كانون الثاني/يناير. وشهدت الساعات الـ48 الأولى سقوط الأمطار بدون انقطاع بلغت 260 ملم في بعض المناطق في شمال الضفة الغربية. وإجمالا، سقط خلال هذين اليومين 40 بالمائة من معدل الأمطار خلال الموسم. وامتلأت معظم الجداول والأنهار وفاض بعضها. وأدت الأمطار الغزيرة بالإضافة إلى شبكات المجاري والصرف المتداعية في العديد من المناطق إلى فيضانات لم

تشهدها المنطقة من قبل. وانخفضت درجات الحرارة خلال اليومين الأخيرين للعاصفة إلى درجات أدنى من معدلاتها وسقطت خلالها الثلوج (حتى 20 سنتيمتر) في المناطق التي ترتفع عن مستوى سطح البحر 700 متر.

وتأثر ما يقرب من 12,500 شخصا يعيشون فيما يقرب من 190 مجتمعا في الضفة الغربية وقطاع غزة مباشرة. وتضمنت الخسائر البشرية وفاة ثلاثة أشخاص بسبب الغرق وآخر توفي بسبب تعرضه لحروق في شمال الضفة الغربية، وفي قطاع غزة قتل شخص على الأقل وأصيب ثلاثة آخرين في حادث انهيار نفق بسبب الأمطار الغزيرة.[1] إضافة إلى ذلك هُجر ما يقرب من 650 شخص بصورة مؤقتة.

وتأثر السكان أساسا بسبب فقدان أو تضرر المباني والبنى التحتية والممتلكات الزراعية (بما فيها الدفيئات البلاستيكية، وحظائر الماشية، والماشية والمحاصيل الحقلية) بسبب الفيضانات والرياح القوية. إضافة إلى ذلك أدت الظروف الجوية القاسية إلى انقطاع الكهرباء لفترات طويلة وشوشت الوصول إلى الخدمات بسبب الفيضانات التي غمرت الطرق وأدت إلى تعليق الدراسة.

وفي شمال الضفة الغربية كان من بين أكثر المتضررين سكان المناطق الحضرية في محافظتي طولكرم وقلقيلية والمزارعين. وفي غور الأردن ومناطق وسط وجنوب الضفة الغربية كانت المجتمعات البدوية والرعوية من أشد المتضررين حيث أبلغ في هذه المجتمعات عن خسائر جسيمة في الممتلكات بالإضافة إلى تهجير بعض العائلات. وفي قطاع غزة، تعرضت رفح إلى أشد الأضرار في المساكن بسبب الفيضانات بالإضافة إلى أن الكثير من المنازل في مدينة غزة تضررت بسبب الرياح القوية. وأبلغ عن تدمير عدد كبير من الدفيئات البلاستيكية وخصوصا في شمال الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى أنّ آلاف الدواجن نفقت بسبب انخفاض درجات الحرارة والفيضانات التي غمرت المزارع.

أدت العاصفة إلى تفاقم المشاكل القائمة أصلا. فعلى سبيل المثال ساهم انعدام التخطيط الملائم في العديد من المجتمعات الرعوية في المنطقة (ج) في الحالة المتردية للمساكن وحظائر الماشية في الضفة الغربية مما زاد من أثر الظروف الجوية القاسية.

وفاقمت هذه العاصفة بالنسبة للعديد من السكان المشاكل القائمة أصلا والنابعة من السياسات المقيدة المفروضة على المجتمعات الفلسطينية:

- ساهم انعدام التخطيط الملائم وعدم التمكن من الحصول على تصاريح بناء إسرائيلية في العديد من المجتمعات الرعوية في المنطقة (ج) في الحالة المزرية للمساكن وحظائر الماشية في الضفة الغربية مما زاد من أثر الظروف الجوية القاسية.
- غمرت الفيضانات المناطق الحضرية المحيطة بالجدار مثل قلقيلية وطولكرم في شمال الضفة الغربية وكفر عقب في القدس الشرقية بسبب الجدران الإسمنتية التي تغلق أنظمة الصرف. وحدث مثل ذلك في البلدة القديمة في الخليل نتيجة عشرات حواجز الطرق التي وضعها الجيش الإسرائيلي وتعيق تصريف مياه الأمطار.
- عُزلت العديد من القرى مثل قرية كفر قدوم في قلقيلية بصورة مؤقتة بعد أن غمرت مياه الفيضانات الطريق الوحيد المؤدي إلى القرية (بسبب القيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على الوصول).
- ساهمت القيود المفروضة على الاستيراد في قطاع غزة منذ عام 2007 إلى جانب غيرها من المعيقات في التدهور التدريجي للمساكن والبنى التحتية الأساسية (كأنظمة الصرف) مما جعلها غير قادرة على تحمل الأمطار الغزيرة والرياح.
- زادت الأمطار الغزيرة من المخاطر التي تتهدد عمال الأنفاق، وهي تبعة أخرى من تبعات الحصار على غزة.

نُفذت معظم جهود الاستجابات الطارئة على يد فرق الدفاع المدني الفلسطيني (معظمها عمليات بحث وإنقاذ) وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وتمّ تنسيقها بواسطة مكاتب المحافظات المختلفة. ودعمت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية وكمّلت الجهود القائمة حيث غطت الاحتياجات الطارئة وسدت الفجوات في المجالات التي كانت تنشط فيها أصلا. وتضمنت التدخلات التي نفذتها المنظمات الدولية توزيع المواد غير الغذائية كالأغطية البلاستيكية والبطانيات، والمساعدات الغذائية، وساعدت في ضخ المياه من المناطق التي غمرتها الفيضانات في قطاع غزة.[2]

وفي الضفة الغربية تعاونت فرق الإنقاذ الإسرائيلية مع الفرق الفلسطينية في البحث عن الفلسطينيين الثلاثة المفقودين بالإضافة إلى إنقاذ حافلة كانت تقل 30 مسافرا جرفتها مياه الفيضانات. وعرضت السلطات الإسرائيلية كذلك مساعدة عامة للسلطة الفلسطينية وسهلت عبور الموظفين وسيارات منظمات العمل الإنساني الدولية عبر حواجز الضفة الغربية.

وبالرغم من جهود الجهات المحلية للاستجابة سريعا للاحتياجات الإنسانية الطارئة، إلا أن الظروف الجوية القاسية سلطت الضوء على الحاجة إلى المزيد من الاستثمار في مجال أنظمة وقدرات تخفيف مخاطر الكوارث في المجتمعات والحكومات المحلية والمركزية.

مقتل ستة مدنيين عزّل على يد القوات الإسرائيلية*

أثارت هذه الحالات القلق إزاء الحق في الحياة وانعدام المسائلة

قتل خلال شهر كانون الثاني/يناير 2013 ستة مدنيين عزل من بينهم قاصران وامرأة على يد القوات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، قتل أربعة منهم في الضفة الغربية واثنان في قطاع غزة. وتأتي هذه الحالات في أعقاب اتجاه متصاعد في حالات قتل المدنيين المسجلة في الضفة الغربية منذ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 وفي قطاع غزة منذ اتفاق وقف إطلاق النار في 21 تشرين الثاني/نوفمبر مما أوصل عدد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين حتى نهاية كانون الثاني/يناير 2013 إلى 12 قتيلا. وتفيد وزارة الدفاع الإسرائيلية أنّ الفترة ما بين أيلول/ سبتمبر و تشرين الثاني/نوفمبر 2012 شهدت ارتفاعا ملموسا في عدد الهجمات التي ينفذها المدنيون الفلسطينيون ضد القوات الإسرائيلية وخصوصا الحوادث التي تتضمن رشق الزجاجات الحارقة، بالرغم من ذلك شهد شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير انخفاضا تدريجيا في مثل هذه الهجمات.[3]

جميع الضحايا الذين سقطوا خلال شهر كانون الثاني/يناير أصيبوا بأعيرة حيّة، اثنان منهم أصيبا في الظهر وآخر في الرأس. ولم يُشكل الضحايا في أي من الحالات أي خطر يبرر استخدام الذخيرة الحية والقوة القاتلة.

وأثارت أحداث هذا الشهر التي تضرر جراءها المدنيون الفلسطينيون مخاوف خطيرة إزاء انتهاك الحق في الحياة واستخدام القوة بصورة غير قانونية ضد المدنيين. وتشير الأدلة الأولية أنّ جميع الضحايا الذين سقطوا خلال شهر كانون الثاني/يناير أصيبوا بأعيرة حيّة، اثنان منهم أصيبا في الظهر وآخر في الرأس. ولم يُشكل الضحايا في أي من الحالات أي خطر يبرر استخدام الذخيرة الحية والقوة القاتلة. وقد أثار حادثان من بين هذه الحوادث القلق إزاء انعدام التحقيقات الفاعلة.

الحوادث

11 كانون الثاني/يناير: أطلقت القوات الإسرائيلية النار باتجاه شاب يبلغ من العمر 20 عاما ممات أدى إلى مقتله في جباليا (محافظة شمال غزة). وكان الضحية بين مجموعة من الشبان في منطقة تقع في نطاق 100 متر من السياج الفاصل في غزة. وأطلقت القوات الإسرائيلية قنابل الغاز المسيل للدموع وأطلقت الأعيرة التحذيرية باتجاههم. وخلال ذلك بدأ الضحية في المشي باتجاه السياج وكان يصرخ على الجنود وأطلقت عليه النار من مسافة 50 متر من السياج. إضافة إلى

أعد هذا القسم المفوضية السامية لحقوق الإنسان على أساس المراقبات والمقابلات التي أجرتها المفوضية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتمّ جمع المعلومات على يد وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في الضفة الغربية.

مخاوف مستمرة إزاء مخلفات الحرب من المتفجرات في غزة

قتل في شهر كانون الثاني/يناير 2013، طفل يبلغ من العمر سبعة أعوام وأصيب خمسة أطفال آخرين ورجل بالغ في قطاع غزة في ثلاثة حوادث منفصلة أثناء عبثهم في مخلفات الحرب من المتفجرات. وبهذا يصل عدد المدنيين الذين أصيبوا جراء مخلفات الحرب من المتفجرات منذ انتهاء الهجوم العسكري "عمود السحاب" إلى ثمانية، من بينهم ستة أطفال. وتساعد خدمات الأمم المتحدة لمكافحة الألغام قوات الدفاع المدني في غزة لإزالة مخالفات الحرب من المتفجرات وتعمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لزيادة الوعي في المدارس ومجموعات المجتمع المدني حول مخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات.

ذلك أطلقت النار باتجاه شاب آخر توجه لمساعدة الضحية مما أدي إلى إصابته. وتفيد وزارة الدفاع الإسرائيلية أنّ الجنود ردوا على رشق مجموعة من الشبان الفلسطينيين للحجارة ونفذوا عملية اعتقال انتهت بإطلاق النار على رجلي الشاب.

12 كانون الثاني/يناير: أصيب شاب يبلغ من العمر 21 عاما في ظهره مم أدى إلى مقتله أثناء محاولته الدخول إلى إسرائيل عبر فتحة في الجدار بالقرب من قرية الرماضين (محافظة الخليل). وبالرغم من أنّ شهود العيان أفادوا أنّ لم يتمّ تحذير الشاب قبل إطلاق النار، تؤكد وزارة الدفاع الإسرائيلية أنّ الجنود طبقوا إجراءات اعتقال. ونقلت القوات الإسرائيلية الضحية إلى مستشفى إسرائيلية حيث أعلنت وفاته لدى وصوله.

أمر المدعي العام للجيش الإسرائيلي بفتح تحقيق جنائي في أربعة من الحوادث التي وقعت في الضفة الغربية: ويعتمد فتح تحقيقات في الحادثين الآخرين على نتائج "تحقيق إجرائي".

14 كانون الثاني/يناير: مقتل شاب يبلغ من العمر 21 عاما على يد القوات الإسرائيلية في أرض زراعية تبعد عن السياج الفاصل 2 كيلومتر في بيت لاهيا (محافظة شمال غزة). وكان الضحية غير مسلح ولم يكن يشكل أي خطر. وبالرغم من أنّ وزارة الدفاع الإسرائيلية اعترفت أنّ الجنود أطلقوا النيران التحذيرية في المنطقة إلا أنّها أشارت إلى أنّ احتمالية إصابة الضحية منخفضة لأنّ نطاق الأسلحة التي استخدمت أقل من 2 كيلومتر.

15 كانون الثاني/يناير: أطلقت النار باتجاه فتى يبلغ من العمر 17 عاما في تخوم قرية بدرس (محافظة رام اللّه). وكان الفتى بين مجموعة من الفتيان يلعبون في منطقة مقيّد الوصول إليها بالقرب من الجدار تبعد عن مدرستهم مسافة قصيرة. وأفاد شاهد عيان أنّ الجنود أطلقوا النار على ساق الضحية بدون سابق إنذار من مسافة 5 إلى 10 أمتار. وبدأ الفتى بالركض باتجاه القرية لكن جنديا آخر أطلق ثلاثة أعيرة أخرى أصابته في الرأس والظهر. وتفيد وزارة الداخلية الإسرائيلية أنّ الفتيان رشقوا الجنود بالحجارة وبالتالي طبق الجنود إجراء الاعتقال.

18 كانون الثاني/يناير: أصيب فتى يبلغ من العمر 15 عاما في الرأس جراء إطلاق النار عليه من برج مراقبة للجيش الإسرائيلي بالقرب من مخيم عايدة للاجئين بالقرب من بيت لحم أثناء مشيه مع فتى آخر في الشارع المؤدي إلى البرج. وتوفي الفتى متأثرا بجراحه في 23 كانون الثاني/يناير. وبالرغم من أنّ الأسابيع التي سبقت الحادث نُظمت مظاهرات ووقعت اشتباكات أمام المخيم إلا أنّ شهود عيان أفادوا أنّه في وقت الحادث كان الوضع هادئا نسبيا ولم تكن هنالك أي مواجهات دائرة. ويدعم هذه الإفادة مقطع فيديو التقطته كاميرا مراقبة في مركز أطفال مجاور. وتفيد وزارة الدفاع الإسرائيلية أنّ الضحية حاول دخول قبر راحيل مع ثلاثين فلسطينيا آخرين تجمعوا قرب الموقع العسكري ورشقوا الحجارة وقنبلة غير حقيقية باتجاه الجنود.

23 كانون الثاني/يناير: أصيبت امرأة تبلغ من العمر 22 عاما في رأسها عند مدخل كلية فلسطين التقنية بالقرب من مخيم العروب للاجئين (محافظة الخليل). وأصيبت امرأة أخرى في الحادث ذاته. وكانت الاثنتان تمشيان خارج الكلية عندما توقفت سيارة مدنية في الشارع: ويفيد شهود عيان أنّ جنديان إسرائيليان يلبسان الزي العسكري خرجا من السيارة وأطلق أحدهما على الأقل النار باتجاه المرأتين من مسافة 150 متر تقريبا وأصاب إحداهما في رأسها والأخرى في يدها. ويفيد شهود العيان أنّه لم تكن هنالك أي اشتباكات أو مواجهات قبل الحادث. ولكن وزارة الدفاع الإسرائيلية تفيد أنّ إطلاق النار نفذه ضابط برتبه عالية بعد أن تم استهداف سيارته بحجارة وزجاجات حارقة.

التحقيقات الإسرائيلية

أعلن مكتب المدعي العام للجيش الإسرائيلي أنّه أمر بفتح تحقيق في أربعة من الحوادث التي وقعت في الضفة الغربية تشرف عليه وحدة تحقيقات الشرطة العسكرية، وهي تحقيقات جنائية قد تؤدي إلى تقديم لوائح اتهام.[4] وتعقب هذه القرارات تغييرا في السياسة طبق منذ نيسان/أبريل 2011 يفتح بموجبه بصورة تلقائية تحقيق في كل حالة مقتل مدنيين تشرف عليها وحدة تحقيقات الشرطة العسكرية، إلا إذا وقعت حالات القتل خلال «نشاطات قتالية».

وبالرغم من أنّ تغيير السياسة هذا يعتبر خطوة إلى الأمام مقارنة بالوضع السابق إلا أنّها لا تترك عدة أنواع من الحوادث دون مسائلة بما في ذلك جميع حالات قتل المدنيين في قطاع غزة، وحالات قتل المدنيين خلال النشاطات القتالية في الضفة الغربية وجميع حالات الإصابة الخطيرة في المنطقتين. تفتح في مثل هذه الحالات «تحقيقات إجرائية» على يد الجيش الإسرائيلي وقد تقرر وحدة تحقيقات الشرطة العسكرية اعتمادا على نتائجها فتح تحقيق خاص. بالرغم من ذلك تعتبر التحقيقات الإجرائية، كما وصفتها لجنة إسرائيلية رسمية (لجنة تيركل)، آلية غير كافية لتحديد الحاجة إلى فتح تحقيق جنائي.[5]

يتوجب على إسرائيل بموجب القانون الدولي احترام الحق في الحياة وحماية السكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتعتبر التحقيقات المستقلة والفورية والفعالة في الحوادث التي تؤدي إلى القتل والإصابة تحقيقات حيوية من أجل ضمان المسائلة.

إضافة إلى ذلك لا يمثل فتح تحقيق جنائي بحد ذاته ضمانا لتقديم المسؤولين للمحاسبة. وبالفعل أنّ سرعة وفعالية التحقيقات التي تجريها وحدة تحقيقات الشرطة العسكرية هي بحد ذاتها مصدر قلق إضافي: إذ أنّه منذ تغيير السياسة في نيسان/أبريل 2011 لم يتمّ إتمام أي تحقيق سوى تحقيق واحد من بين 12 تحقيقا فتحت في حالات قتل مدنيين، وقد أغلق هذا الملف دون أي إجراءات قانونية.[6]

التزامات إسرائيل القانونية

يتوجب على إسرائيل بموجب القانون الدولي احترام الحق في الحياة وحماية السكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي سياق فرض القانون يتوجب على القوات الإسرائيلية الالتزام بالمبادئ العامة لاستخدام القوة على يد ضباط فرض القانون، بما فيها مبادئ الضرورة والتناسب.[7] إنّ السلاح القاتل يجب ألا يستخدم عن قصد إلا في الحالات التي لا يمكن فيها تجنب استخدامه لحماية الحياة.

إضافة إلى ذلك، تعتبر التحقيقات المستقلة والفورية والفعالة في الحوادث التي تؤدي إلى القتل والإصابة تحقيقات حيوية من أجل ضمان المسائلة. ويجب أن تهدف التحقيقات إلى تحديد ما إذا كان الجنود المتورطون في الحادث عملوا بما ينسجم والضوابط الداخلية المتصلة وما إذا كانت هذه الضوابط منسجمة مع المعايير الدولية. وإذا ما تمّ تحديد سلوك غير قانوني أو وقع إهمال خلال هذه التحقيقات يجب أن يتبع ذلك إجراءات قضائية أو تأديبية ضد المسؤولين عن ذلك.

ارتفاع عدد حوادث العنف على طول السياج ومياه البحر في غزة

حوادث العنف تقع رغم توسيع المناطق المسموح الوصول إليها

في سياق اتفاق وقف إطلاق النار والتفاهمات المنبثقة عنها بين إسرائيل وحماس في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 ، وسعت السلطات الإسرائيلية المنطقة التي يُسمح بصيد الأسماك فيها من ثلاثة أميال إلى ستة أميال بحرية من ساحل قطاع غزة، وسمحت للمدنين بالوصول مشيا على الأقدام إلى المنطقة التي تبعد عن السياج مسافة 100 متر لأغراض زراعية فحسب، والوصول بالسيارات إلى مناطق تبعد عن السياج مسافة 300 متر.[8] بالرغم من هذه التسهيلات، استمرت خلال شهر كانون الثاني/يناير حوادث العنف التي تؤدي إلى إصابات في صفوف الفلسطينيين وأضرار بممتلكاتهم مبددة الآمال بوصول آمن ومستمر للمدنيين إلى هذه المناطق.

وتفيد نقابة صيادي الأسماك في غزة أن شرطة حماس أصدرت تعليمات رسمية تحظر على قوارب الصيد من الإبحار مسافة تتعدى ستة أميال بحرية لسلامتهم الشخصية. خلافا لذلك لم تصدر أي من إسرائيل أو حماس إعلانات رسمية تحدد معايير نظام الوصول الجديد للمناطق التي تقع على طول السياج أو أي ترسيم مادي للسياج الفاصل ، مما أدى إلى حالة من الحيرة وعدم الوضوح في أوساط السكان الذين يعيشون في 14 مجمعا سكنيا تقع بالقرب من المنطقة المقيد الوصول إليها.

سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمات شريكة خلال كانون الثاني/يناير 2013، 30 حادث إطلاق نار على يد القوات الإسرائيلية المتمركزة على طول السياج الذي يفصل بين غزة و إسرائيل أدت إلى مقتل مدنيين (أنظر القسم أعلاه) وإصابة 13 مدنيا آخر من بينهم ثلاثة أطفال. إضافة إلى ذلك نفذ الجيش الإسرائيلية ثلاث عمليات توغل وتجريف للأراضي داخل المنطقة المقيد الوصول إليها واعتقلت 13 مدنيا من بينهم ستة أطفال بحجة أنهم كانوا يحاولون الدخول إلى إسرائيل بصورة غير قانونية.

بالرغم من تخفيف القيود المفروضة على طول السياج ومياه البحر، استمرت خلال شهر كانون الثاني/يناير حوادث العنف التي تؤدي إلى إصابات في صفوف الفلسطينيين وأضرار بممتلكاتهم مبددة الآمال بوصول آمن ومستمر للمدنيين إلى هذه المناطق.

المعدل الشهري للحوادث التي تقع بالقرب من المنطقة المقيد الوصول إليها

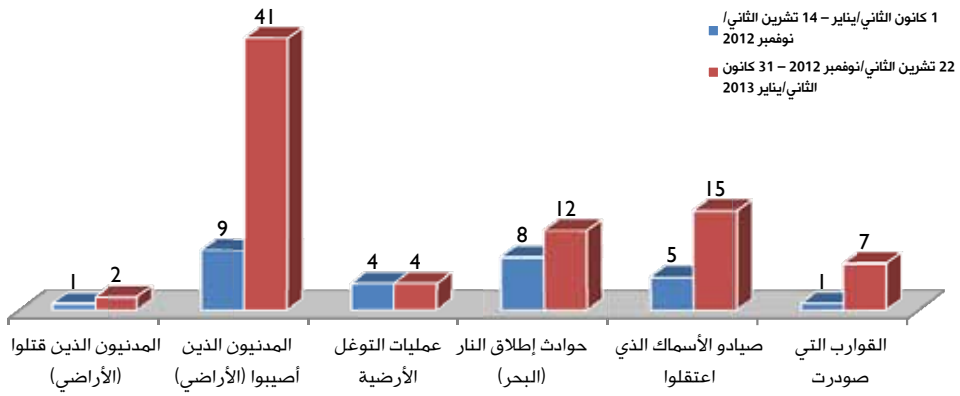

وإجمالا قتلت القوات الإسرائيلية خلال الأسابيع العشرة في الفترة ما بين وقف إطلاق النار ونهاية كانون الثاني/يناير 2013 أربعة مدنيين فلسطينيين وأصابت 94 آخرين في حوادث متعددة على طول المنطقة المقيد الوصول إليها بالقرب من السياج. وإذا ما قورنت هذه الأرقام بالمعدلات الشهرية فإنها تمثل انخفاضا ملموسا مقارنة بالمعدل الشهري خلال الفترة ما بين شهر كانون الثاني/يناير و تشرين الثاني/نوفمبر 2012 حتى بداية تصعيد الأعمال العدائية (أنظر الرسم البياني).[9] ووقعت هذه الحوادث خلال فترة غياب للاشتباكات المسلحة بين المجموعات الفلسطينية المسلحة والقوات الإسرائيلية.

وتفيد المعلومات الأولية أنّ ثلاثة أرباع حالات القتل والإصابة وقعت في المنطقة المحظورة التي تقع في نطاق 100 متر من السياج، وأنّ الغالبية العظمى من الضحايا كانوا من المتظاهرين.[10] وتفيد وزارة الدفاع الإسرائيلية أنها سجلت خلال فترة الأشهر العشرة معدلا أسبوعيا بلغ 85 حادثة تضمنت محاولة فلسطينيين الوصول إلى السياج وتدميره.[11]

وتفيد بعض الإفادات أنّه رغم أنّ بعض المزارعين استأنفوا فلاحة أرضهم في المناطق التي كان الوصول إليها محظورا في السابق إلا أنهم ما زالوا مترددين في العمل بصورة جدية في الأرض بسبب الغموض وظروف انعدام الأمن والقيود المفروضة على الوصول. وبالتالي ما زالت النشاطات الزراعية في المناطق التي تقع في نطاق 1,000 متر من السياج محصورة في المحاصيل التي تروى بمياه الأمطار (القمح والشعير) التي تحتاج إلى الحد الأدنى من الرعاية ولكنها في المقابل لا تدر سوى دخل بسيط مقارنة بالمحاصيل التي تحتاج إلى عمل مكثف (كأشجار الفواكه ومحاصيل الدفيئات البلاستيكية).

رغم أنّ بعض المزارعين استأنفوا فلاحة أرضهم في المناطق التي كان الوصول إليها محظورا في السابق إلا أنهم ما زالوا مترددين في العمل بصورة جدية في الأرض بسبب الغموض وظروف انعدام الأمن والقيود المفروضة على الوصول.

أما في البحر فقد سجل ما مجموعه 13 حادثة إطلاق نار على يد القوات البحرية الإسرائيلية خلال كانون الثاني/يناير لم تؤدي أي منها إلى وقوع قتلى أو إصابات، إلى جانب احتجاز ثلاثة صيادي أسماك ومصادرة قارب صيد واحد. وعلى غرار المناطق الزراعية على طول السياج، تميزت الفترة التي تلت وقف إطلاق النار بارتفاع عدد حوادث إطلاق النار واعتقال صيادي الأسماك ومصادرة قواربهم (أنظر الرسم البياني). وتفيد وزارة الدفاع الإسرائيلية أنها سجلت خلال الفترة عشرات الحالات التي تعدى فيها صيادون المنطقة المسموح الوصول إليها بما في ذلك منطقة الغرب (مسافة الستة أميال)، والشمال والجنوب (على طول الحدود البحرية بين إسرائيل ومصر). وسجل في شهر كانون الثاني/يناير وحده ما يزيد عن 5,500 حالة مشابهة.[12] وأفادت وزارة الدفاع الإسرائيلية أيضا أنّ القوات البحرية لا تصادر قوارب الصيد سوى في الحالات التي يتعدى فيها القارب المسافة المسموحة بكثير أو إذا ارتكب القارب مخالفات في المناطق المسموح الوصول إليها.

إنّ توسيع المنطقة المسموح الوصول إليها له آثار إيجابية لكنها محدودة على مصادر رزق الصيادين. وارتفع محصول صيد الأسماك المعلن عنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بنسبة 46 بالمائة مقارنة بالمعدل الذي أعلن عنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2011. بالرغم من ذلك سُجل خلال الشهر التالي ارتفاع بسيط بنسبة 8 بالمائة مقارنة بالعام الماضي.[31] وتفيد منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أنّ معظم الأسماك مرتفعة القيمة تتواجد في المياه التي تبعد عن الشاطئ 12 ميلا بحريا حيث يكون البحر عميقا وتكثر فيه الصخور، وهو ما يجعل من تأثير توسيع منطقة الصيد تأثيرا محدودا. إنّ توسيع المنطقة المسموح الوصول إليها إلى 12 ميلا بحريا سيتيح للصيادين زيادة المحصول وصيد أسماك مرتفعة القيمة وتحقيق دخل أعلى.

المعدل الشهري لحوادث المستوطنين التي تؤثر على الفلسطينيين

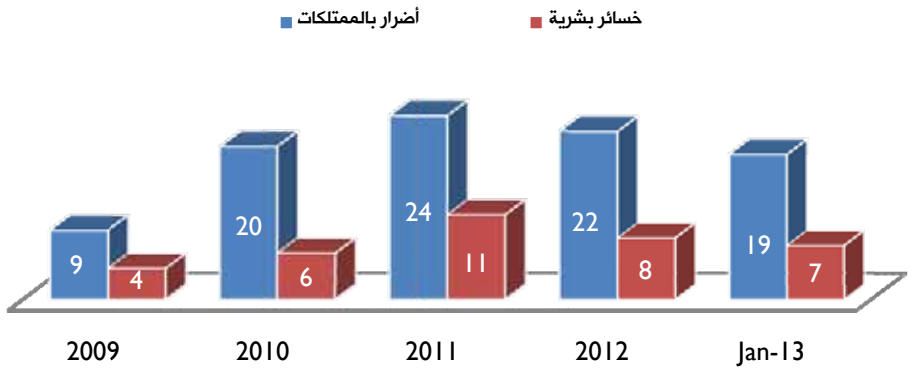

هجمات المستوطنين تقوض مصادر الرزق الزراعية

المستوطنون يوسعون نشاطات فلاحة الأراضي التي استولوا عليها من الفلسطينيين

سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال شهر كانون الثاني/يناير 26 هجمة نفذها مستوطنون إسرائيليون أسفرت عن وقوع إصابات أو أضرار بممتلكات الفلسطينيين وهو انخفاض طفيف مقارنة بالمعدل الشهري لمثل هذه الحوادث خلال عام 2012 (29). وقد أصيب ما مجموعه تسعة فلسطينيين (يشمل ذلك الأشخاص الذين أصيبوا على يد القوات الإسرائيلية خلال هجمات المستوطنين) وأتلف ما لا يقل عن 673 شجرة خلال أحداث هذا الشهر. وخلال شهر كانون الثاني/ يناير أيضا أصاب الفلسطينيون مستوطنين إسرائيليين من بينهم فتى وألحقوا أضرار بثلاث سيارات تعود لمستوطنين.

نصف الحوادث المسجلة في كانون الثاني/يناير أثّرت على مصادر رزق المزارعين الذين يمتلكون أراض بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية والبؤر الاستيطانية، تضمنت حوادث الترهيب والاعتداء الجسدي وإطلاق النار وإتلاف الأشجار وغيرها من الممتلكات الزراعية. وغالبا ما يعقب هذه الهجمات استيلاء المستوطنين على أراض في منطقة وقوع الحادث والبدء بفلاحتها. وبالرغم من عدم توفر أرقام دقيقة إلا أنّ مئات القطع من الأراضي التي يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة يفلحها المستوطنون حاليا. وفي المناطق التي تتكرر فيها حوادث عنف المستوطنين أو في المناطق التي سيّجها المستوطنون لا تسمح السلطات الإسرائيلية للمزارعين بالوصول إلى أراضيهم إلا بعد «تنسيق مسبق»، وهو ما قلل وصول الفلسطينيين إلى هذه المناطق إلى عدة أيام خلال العام مما أسفر عن تقويض النشاطات الزراعية والإنتاجية.

نصف الحوادث المسجلة في كانون الثاني/يناير أثّرت على مصادر رزق المزارعين الذين يمتلكون أراض بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية والبؤر الاستيطانية، تضمنت حوادث الترهيب والاعتداء الجسدي وإطلاق النار وإتلاف الأشجار وغيرها من الممتلكات الزراعية. وغالبا ما يعقب هذه الهجمات استيلاء المستوطنين على أراض في منطقة وقوع الحادث والبدء بفلاحتها.

ووقع اثنان من أكثر حوادث هذا الشهر خطورة في 10 كانون الثاني/يناير في محافظة نابلس عندما دهمت مجموعات مسلحة من المستوطنين من مستوطنة يتسهار والبؤرة الاستيطانية آيش كوديش مناطق زراعية بالقرب من قريتي عوريف وقصرى على التعاقب واشتبكتا مع السكان المحليين. وفي الحادث الذي وقع في قرية قصرى أطلق المستوطنون الأعيرة الحية مما أدى إلى إصابة فلسطيني. ووصلت القوات الإسرائيلية إلى الموقع في الحادثتين وأطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط والأعيرة الحية باتجاه السكان الفلسطينيين الذين رشقوهم بالحجارة مما أدى إلى إصابة فلسطيني في قرية عوريف وأربعة آخرين في قرية قصرى. وخرب المستوطنون الإسرائيليون ما مجموعه 285 شجرة زيتون خلال الحادثتين.

يشار إلى أنّ مصادر الرزق الزراعية للمزارعين الذين يعيشون بالقرب من مستوطني يتسهار وآيش كوديش تضررت تضررا كبيرا خلال السنوات الأخيرة بسبب العنف المنهجي الذي يمارسه المستوطنون. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام 2012 33 هجمة نفذها سكان هاتين المستوطنتين أدت إلى وقوع إصابات وأضرار بالممتلكات (شمل ذلك الأشخاص الذين أصيبوا على يد القوات الإسرائيلية خلال هجمات المستوطنين)، بالإضافة إلى عشرات حوادث الترهيب ومنع الوصول والتعدي على الملكية. واستولى المستوطنون على العديد من قطع الأراضي الواقعة حول المستوطنتين خلال الأشهر الأخيرة ويفلحها المستوطنون حاليا (أنظر المربع والخريطة في حالة قرية قصرى).

ووقعت خلال هذا الشهر أيضا نشاطات مكثفة للمستوطنين في غرب محافظة بيت لحم بالقرب من البؤرة الاستيطانية «سدي بوعاز» (وتعرف أيضا باسم نيفيه دانييل شمال»). وفي 8 كانون الثاني/يناير جرف المستوطنون قطعة أرض غير مزروعة تعود لقرية الخضر المجاورة ونصبوا عدة مبان فيها. وفي الأسبوع التالي اقتلع المستوطنون 190 شتلة زيتون و45 شجرة زيتون و 50 كرمة عنب أثناء إتمام تمهيد شارع يبلغ طوله 700 متر يربط البؤرة الاستيطانية ببؤرة أخرى تابعة لها تقع إلى الجنوب منها تمّ بناؤها خلال عام 2012.[14]

إنّ انعدام فرض القانون بصورة كافية على يد السلطات الإسرائيلية يعتبر العامل الرئيسي وراء استمرار ظاهرة عنف المستوطنين. ويتضمن ذلك انعدام فرض قوانين التخطيط ضد البؤر الاستيطانية التي تعتبر نقطة انطلاق الكثير من الهجمات.

وأدى بناء هذه البؤرة الاستيطانية في عام 2002 إلى إعاقة وصول المزارعين من قرية الخضر بصورة كبيرة إلى 5,000 دونم تقريبا من الأراضي المفلوحة الواقعة حول البؤرة الاستيطانية وذلك لأنّ إغلاق معظم الطرق الزراعية المؤدية إلى المنطقة أعاق استخدام الجرارات والسيارات الزراعية. وعلى غرار مناطق أخرى في الضفة الغربية بدأ سكان هذه البؤرة في الأشهر الأخيرة فلاحة عدد من قطع الأرض التي استولوا عليها من الفلسطينيين.

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

البؤرة الاستيطانية آيش كوديش، وأهيا، وكيدا. نابلس، كانون الثاني/يناير 2013.

قصرى وجالود – قريتان يخيم عليهما عنف المستوطنين

تقع قرية قصرى وقرية جالود في جنوب شرق محافظة نابلس ويقدر عدد سكان قرية قصرى بحوالي 5,000 نسمة في حين يقدر عدد سكان قرية جالود بحوالي 550. تمثل الزراعة المصدر الرئيسي للدخل في القريتين يليها العمل في القطاع العام. بالرغم من أنّ المناطق المبنية في القريتين تقعان بالكامل في المنطقة (ب)، إلا أن الغالبية العظمى من أراضيهما الزراعية الواقعة في الشرق تقع في مناطق (ج). وأدى بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية إلى الاستيلاء على جزء كبير من أراضيهما الزراعية الواقعة في المنطقة (ج): ميجداليم في حالة قرية قصرى، وست بؤر استيطانية في حالة قرية جالود (آيش كوديش، وأهيا، وكيدا، وهبيت هأدوم، وعدي عاد، وشفوت راحيل). وخلال السنوات الأخيرة تمثل النهج الأكثر شيوعا لتوسع البؤر الاستيطانية الست في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وفلاحتها. بالإضافة إلى ذلك أدت الهجمات المنهجية وحوادث الترهيب التي ينفذها سكان هذه البؤر الاستيطانية إلى الانخفاض التدريجي في قدرة وصول المزارعين الفلسطينيين إلى الأراضي التي تمّ الاستيلاء عليها ومصادرتها.

ويفيد رئيس مجلس قرية قصرى أنّ محاولات المزارعين في استعادة قدرتهم على الوصول إلى مختلف قطع الأرض الواقعة بجوار البؤرة الاستيطانية آيش كوديش باءت بالفشل: في إحدى هذه الحالات نسق المزارعون دخولهم مع الجيش مكتب الارتباط الإسرائيلي في نابلس من أجل حراثة الأرض، إلا أنّ الجنود الإسرائيليين الذين كانوا متواجدين هناك منعوهم من الدخول بحجة أنّ الطلب كان يجب تقديمه لمكتب الارتباط في رام اللّه. وفي حالة أخرى أمرت السلطات الإسرائيلية في أعقاب شكوى قدمتها منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان إخلاء قطعة أرض استولى عليها المستوطنون مزروعة حاليا بكروم العنب، بالرغم من ذلك لم ينفذ هذا الأمر بعد.

وخلال هجمة المستوطنين التي وقعت في 10 كانون الثاني/يناير 2013 على حقل للزيتون في قرية قصرى (أنظر أعلاه) أصيب عمار مسامير البالغ من العمر 19 عاما بأعيرة حية في رجله وتعرض لثلاثة كسور في العظام. "أدير صالونا للحلاقة في قصرى وكان والدي يعمل في المستوطنة في السابق. كانت هذه مصادر الدخل الوحيدة لعائلتي المكونة من ثمانية أشخاص. بعد الهجوم أجريت لي عملية جراحية في رجلي ومنذ ذلك الوقت لا أستطيع التحرك. يقول الأطباء أنني أحتاج إلى ثلاثة أشهر على الأقل قبل أن أبدأ بالعلاج الطبيعي. أضطر أبي لترك عمله من أجل إدارة محل الحلاقة. لقد أثرت هذه الحادثة بصورة سلبية على وضعنا الاقتصادي."

وفي حالة قرية جالود أعلنت السلطات الإسرائيلية في أعقاب التماس قدم لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية (قدمته مجموعتا حقوق إنسان إسرائيليتين) عن قطعة من الأرض تقع بين البؤرتين الاستيطانيتين آيش كوديش وأهيا منطقة عسكرية مغلقة يحظر دخول المستوطنين إليها. وفي أعقاب تنسيق مع السلطات الإسرائيلية خصص للمزارعين يوم واحد يستطيعون خلاله الوصول إلى المنطقة لحراثة الأرض وزراعتها. وفي ذلك اليوم حاول مستوطنون من مستوطنة آيش كوديش منع وصول المزارعين وأشعلوا النار في بعض المحاصيل إلا أنّ القوات الإسرائيلية التي كانت منتشرة في المنطقة اعتقلت بعض المعتدين وأمّنت إتمام الأعمال الزراعية. وفي تلك الليلة دهم المستوطنون القرية ورشقوا عدة منازل وسيارات بالحجارة مما أدى إلى إصابة ثلاثة أشخاص من بينهم طفل.

قصرة وجالود (نابلس)
عنف المستوطنين والاستيلاء على الأراضي
كانون الثاني/يناير 2013

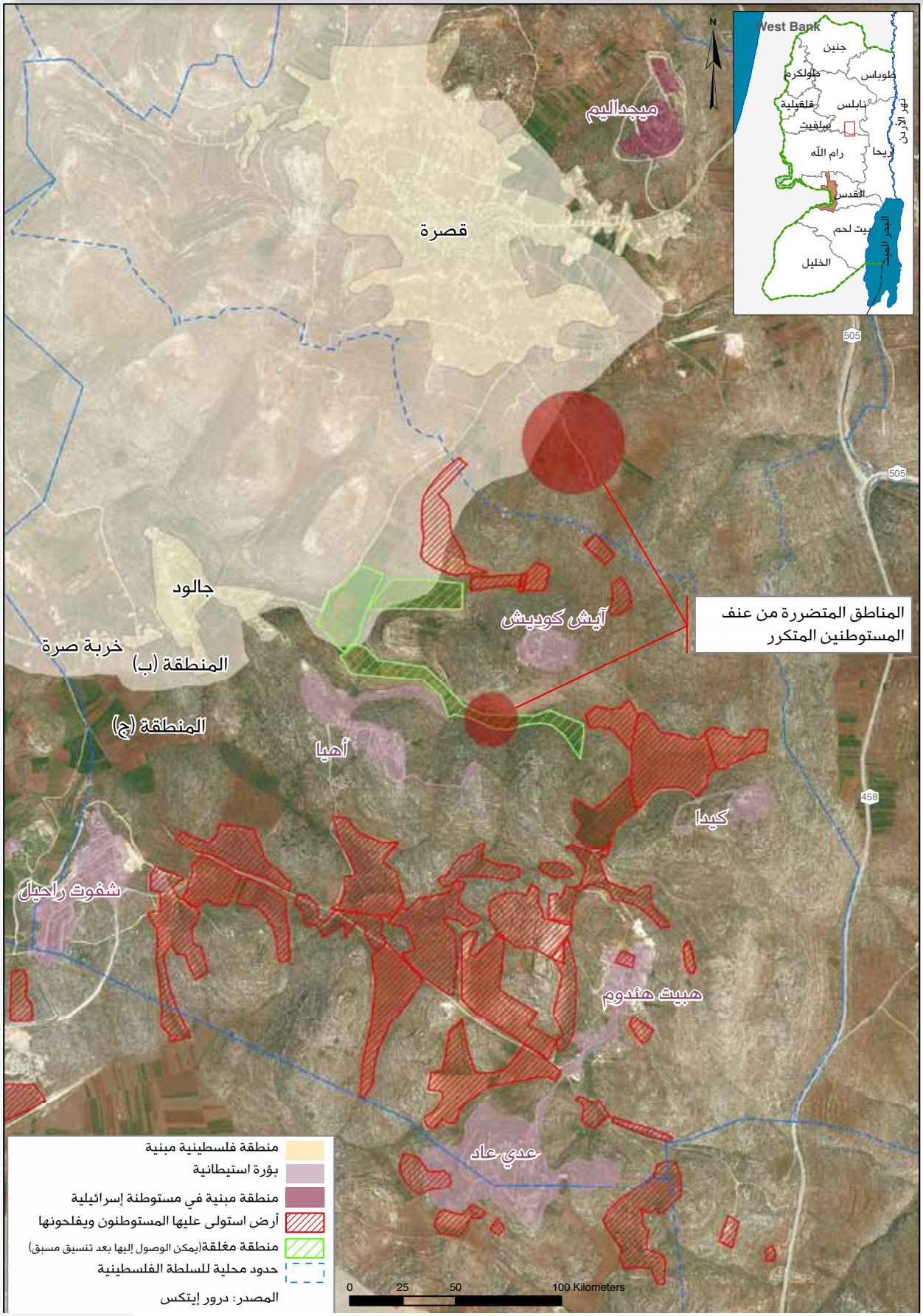

وما يزال انعدام فرض القانون بصورة كافية على يد السلطات الإسرائيلية العامل الرئيسي وراء استمرار عنف المستوطنين. وينعكس هذا الوضع في إخفاق محاسبة مرتكبي هذه الهجمات في معظم الحالات، وانعدام فرض قوانين التخطيط ضد البؤر الاستيطانية. وبالرغم من أنّ هذه البؤر الاستيطانية أقيمت دون الحصول على تصاريح يجب الحصول عليها بموجب القانون الإسرائيلي إلا أن السلطات تمتنع عن إزالة هذه البؤر، بل إنها في معظم الحالات ، ربطتهما بخدمات البنى التحتية الأساسية، بما فيها البؤرتين المذكورتين أعلاه آيش كوديش وسدي بوعاز. وتعتبر جميع المستوطنات الإسرائيلية، بصرف النظر عن وضعها بموجب القانون الإسرائيلي، غير قانونية بموجب القانون الدولي.

ارتفاع حاد في عمليات الهدم في المنطقة (ج)

منظمات الغوث الإنسانية تواجه معوقات خطيرة عند محاولة تقدين المساعدة للعائلات المهجرة

سُجل خلال شهر كانون الثاني/يناير ارتفاع حاد في عمليات الطرد والهدم على يد السلطات الإسرائيلية لمبان فلسطينية في الضفة الغربية. وهدم ما لا يقل عن 139 مبنى فلسطينيا، من بينها 59 منزلا ومبان سكنية أخرى، خلال 20 حادث منفصلة. ويعد هذا أعلى عدد من المباني التي هدمت خلال شهر واحد منذ عامين[15] ويمثل ارتفاعا بثلاثة أمثال مقارنة بالمعدل الشهري لعمليات الهدم خلال عام 2011 و2012 (50 و 52 على التعاقب). ونُفذ ما يقرب من 90 بالمائة من عمليات الهدم خلال هذا الشهر في المنطقة (ج) وبقيتها في القدس الشرقية.

وفقد ما يزيد عن 250 فلسطينيا، من بينهم 150 طفلا، مساكنهم وهجروا بالقوة في كانون الثاني/يناير نتيجة عمليات الهدم. وتضرر ما يقرب من 240 آخرين، من بينهم ما يزيد عن 120 طفلا، لأسباب أخرى كهدم حظائر الماشية أو مبان تستخدم لكسب الرزق على سبيل المثال. وتضمن أكبر الحوادث التي وقعت خلال الشهر هدم 11 مبنى في مجمّع المشروع السكني شرق أريحا في 16 كانون الثاني/يناير، أدت إلى تهجير 31 شخصا؛ وهدم 46 مبنى في مجمّع حمامات المالح في شمال غور الأردن في 17 كانون الثاني/يناير أدت إلى تهجير 60 شخصا؛ وهدم سبعة مبان في خربة الرهوة في محافظة الخليل في 21 كانون الثاني/يناير أدت إلى تهجير 29 شخصا؛ وهدم ثمانية مبان في الجفتلك في غور الأردن في 24 كانون الثاني/يناير أدت إلى تهجير 33 شخصا.

ونفذت عمليات الهدم بحجة عدم حصول المباني على تصاريح إسرائيلية للبناء. بالرغم من ذلك يعد الحصول على مثل هذه التصاريح في المجمعات التي تقع في المنطقة (ج) أمرا مستحيلا تقريبا. وبموجب نظام التخطيط الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية شُملت جميع الأراضي العامة (تعرف أيضا باسم «أراضي دولة») في المنطقة (ج) ضمن حدود الاختصاص للمستوطنات الإسرائيلية (المجالس المحلية والإقليمية) مما يجعلها غير متاحة لاستخدام الفلسطينيين. ومنعت السلطات كذلك البناء في معظم المباني الخاصة في المنطقة (ج) بحجة أنها خصصت كأراض زراعية في الخطة الهيكلية المصادق عليها في الأربعينيات من القرن الماضي.[16]

ولا تشمل المخططات الحالية السارية المفعول في المجمعات الفلسطينية الواقعة في المنطقة (ج) والتي تتيح للسكان البناء بصورة قانونية، سوى نصف بالمائة من الأراضي في المنطقة (ج). وقدمت مجالس قروية فلسطينية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني خلال السنتين الأخيرتين إلى السلطات الإسرائيلية ما يقرب من 30 مخططا جديدا يعكس احتياجات وتفضيلات المجتمعات المتضررة. ولم تتم الموافقة على أي من هذه المخططات حتى الآن.

شملت جميع الأراضي العامة (تعرف أيضا باسم "أراضي دولة") في المنطقة (ج) فعليا ضمن حدود الاختصاص للمستوطنات الإسرائيلية (المجالس المحلية والإقليمية) مما يجعلها غير متاحة لاستخدام الفلسطينيين. ومنعت السلطات كذلك البناء في معظم المباني الخاصة في المنطقة (ج) بحجة أنها خصصت كأراض زراعية

وقد تمّ توثيق الأثر المدمر لعمليات الطرد والهدم والتهجير على العائلات والمجتمعات توثيقا جيدا. هذه الأعمال تحرم السكان من منازلهم وممتلكاتهم الرئيسية وتعطل كسبهم للرزق ووصولهم إلى الخدمات الأساسية وحصولهم على المساعدة مما يؤدي إلى فقر مدقع والحاجة إلى المعونات. وتثير هذه الأعمال كذلك مخاوف خطيرة بموجب القانون الدولي الذي يحظر هدم المباني الخاصة وتهجير أو ترحيل المدنيين في الأراضي المحتلة.[17] وقد دعت منظمات المجتمع المدني مرارا السلطات الإسرائيلية إلى الوقف الفوري لجميع عمليات هدم المنازل الفلسطينية وغيرها من الممتلكات وأن تضع نظام تخطيط عادل ومنصف لضمان تلبية احتياجات المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

بالإضافة إلى ذلك تواجه منظمات العمل الإنساني بما فيها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية معيقات خطيرة عند محاولة الوصول لتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة للعائلات والمجتمعات المهجرة. فعلى سبيل المثال هدمت السلطات الإسرائيلية في 21 كانون الثاني/يناير وصادرت 32 مسكنا طارئا لعائلات مهجرة في منطقة حمامات المالح في شمال غور الأردن كانت قد تعرضت لعمليات هدم قبل عدة ايام. وتخالف مثل هذه الأعمال القانون الدولي الذي يطلب من جميع الأطراف بما فيها إسرائيل السماح بعبور المساعدات الإنسانية بدون إعاقة وتسهيل عبورها وحمايتها إذا لم تكن قادرة أو لا ترغب في تقديم مثل هذه المساعدة بنفسها.

صادرت السلطات الإسرائيلية 32 مسكنا طارئا لعائلات مهجرة في منطقة حمامات المالح في شمال غور الأردن كانت قد تعرضت لعمليات هدم قبل عدة ايام. وتخالف مثل هذه الأعمال القانون الدولية

حي كامل مهدد بخطر الهدم

الفهيدات هو مجمع صغير يتألف من 13 أسرة تنتمي لعائلة ممتدة واحدة في بلدة عناتا (محافظة القدس). يقع الحي في جزء من البلدة موجود في المنطقة (ج) في "جانب الضفة الغربية" من الجدار. يُشار إلى أنّ معظم أراضي بلدة عناتا المبنية تقع في المنطقة (ب) أو داخل حدود بلدية القدس.

في 29 كانون الثاني/يناير حصل سكان حي الفهيدات على 16 أمر بوقف البناء تستهدف 12 مسكنا و3 منازل غير مأهولة وتسع حظائر للماشية وبئر مياه مما يعرض 71 شخصا، من بينهم 36 طفلا، لخطر التهجير. وتعد هذه المرة الأولى التي يُصدر فيها أمر كهذا بحق مبنى في داخل الحي. ويفيد مندوبون عن الحي أنّه لم يتم توسيع أي مبان أو بناء مبان جديدة في الحي منذ عام 2007 باستثناء بئر مياه انتهى بناؤه في كانون الأول/ديسمبر 2012.

وأصدرت هذه الأوامر بحجة أنّ المباني لم تحصل على تصاريح للبناء. وبالرغم من أنّ السلطات الإسرائيلية أصدرت في الماضي خطة هيكلية تشمل جزءا من القسم الذي يقع في المنطقة (ج) في بلدة عناتا، إلا أنّ هذه الخطة استثنت حي الفهيدات مما جعل من سكانه غير مؤهلين للحصول على تصاريح. إنّ الفشل في إبطال أوامر وقف البناء بواسطة إجراءات قانونية قد يؤدي إلى إصدار أمر نهائي بالهدم يمكن للسلطات الإسرائيلية تنفيذه فوريا.

ويفيد أفراد العائلة أنهم ينحدرون أصلا من منطقة أريحا وأن أسلافهم اشتروا الأرض في عناتا خلال الفترة العثمانية وعاشوا فيها باستمرار منذ 1942 وحتى هذا التاريخ. وصادرت السلطات الإسرائيلية تدريجيا معظم أراضي عائلة الفهيدات لغرض بناء قاعدة عسكرية مجاورة (1978)، وشوارع والجدار. وتؤكد العائلة حاليا على أنها لا تسيطر سوى على 83 دونما من بين 1,200 دونم تقريبا كانت العائلة تملكها، وأن منازلهم الحالية التي استهدفتها أوامر وقف البناء تقع في هذه المنطقة.

زيادة كميات الحصى المستوردة إلى غزة بعد تخفيف القيود

ما زالت الكميات أدنى من الطلب المحلي وأقل من قدرة المعابر التشغيلية

في أعقاب التسهيلات التي طبقتها مؤخرا كل من إسرائيل ومصر على القيود المفروضة على الاستيراد إلى غزة سجل خلال شهر كانون الأول/ديسمبر دخول أكبر كمية من الحصى منذ تشديد الحصار على غزة عام 2007. بالرغم من ذلك لا تفي الكميات الحالية سوى جزء بسيط من الطلب في القطاع الخاص، مما يجعله يعتمد على المواد التي يتمّ تهريبها عبر الأنفاق من مصر.

في آخر أسبوع خلال شهر كانون الأول/ديسمبر بدأت السلطات الإسرائيلية بالسماح بدخول 20 شحنة من الحصى يوميا للقطاع الخاص عبر معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) إلى غزة. وفي الوقت ذاته سمحت السلطات المصرية دخول الحصى عبر معبر رفح لسلسلة من المشاريع التي تمولها قطر. وخلال شهر كانون الثاني/يناير دخلت 327 شاحنة للقطاع الخاص عبر معبر كرم أبو سالم (بمعدل يومي بلغ 15 شاحنة) في حين دخلت عبر معبر رفح 1,232 شحنة (بمعدل يومي بلغ 37 شاحنة). ويمثل هذا إلى جانب كميات الحصى التي دخلت للمشاريع التي تنفذها المنظمات الدولية (1,075 شحنة إضافية) زيادة بنسبة 28 بالمائة في كميات الحصى المستوردة عبر المعابر مقارنة بالمعدل الشهري خلال عام 2012 (2,634 مقارنة بـ1,900)، وهو أعلى معدل منذ بدء الحصار في حزيران/يونيو 2007.

وفي أعقاب تخفيف الحصار في حزيران/يونيو 2010 بدأت إسرائيل بالسماح بدخول مواد البناء الأساسية إلى غزة بما فيها الحصى والإسمنت وقضبان الفولاذ - لمشاريع المنظمات الدولية التي صادقت عليها السلطة الفلسطينية وإسرائيل فحسب. وعلى غرار ذلك لم تدخل أي شحنة إلى غزة عبر معبر رفح منذ التوقيع على اتفاقية التنقل والوصول في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 باستثناء عدد محدود من البضائع الإنسانية معظمها مستلزمات طبية. ونتيجة لذلك، بالرغم من تسهيل استيراد الحصى مؤخرا إلا أنّ الكمية الإجمالية من مواد البناء التي دخلت عبر المعابر خلال كانون الثاني/يناير (للمنظمات الدولية والقطاع الخاص) لا تمثل سوى نصف الكمية التي دخلت عبر الأنفاق.

الحصى التي سمح بدخولها حتى الآن بسيطة جدا مقارنة بالطلب الحالي. بالإضافة إلى ذلك لا يزال من غير الواضح ما إذا كان التخفيف سيشمل مواد أخى محظورة وخصوصا قضبان الفولاذ والإسمنت. بالإضافة إلى ذلك صادقت السلطات الإسرائيلية خلال الفترة التي شملها التقرير على دخول 70 شاحنة تجارية تتضمن شاحنات وباصات لأول مرة منذ حزيران/يونيو 2007. وبالرغم من أنّ مصر كانت خلال السنوات الماضية المصدر الرئيسي لمواد البناء الأساسية التي تدخل إلى غزة، إلا أنّ هذه المواد كانت تنقل عبر الأنفاق وليس عبر معبر رفح.

أتاحت التسهيلات التي طبقت مؤخرا على القيود المفروضة على الاستيراد إلى غزة دخول أكبر كمية من الحصى منذ فرض الحصار على غزة عام 2007. ويمثل هذا إلى جانب كميات الحصى التي دخلت للمشاريع التي تنفذها المنظمات الدولية زيادة بنسبة 28 بالمائة في كميات الحصى المستوردة عبر المعابر مقارنة بالمعدل الشهري خلال عام 2012

إسرائيل تصادق على استيراد الشاحنات

في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن أنها ستسمح باستيراد 60 شاحنة ثقيلة إلى غزة تتضمن برادات ومركبات المواصلات العامة وشاحنات التحميل. ولم يصل من هذه الشاحنات حتى نهاية الشهر سوى 17 شاحنة اشترتها المصالح التجارية والمؤسسات وتمّ تنسيق دخولها إلى غزة. وحظرت إسرائيل استيراد الشاحنات إلى غزة منذ حزيران/يونيو 2006.

إسرائيل تحدّث خط كهرباء يزود غزة

انتهت شركة الكهرباء الإسرائيلية هذا الشهر من تحديث أحد خطوط الكهرباء الرئيسية ("خط جيريزيم") الذي يزود قطاع غزة بالكهرباء. وتعرض هذا الخط مرارا لأعطاب أثرت على تزويد الكهرباء لشمال قطاع غزة. وإجمالا، تبيع إسرائيل 125 ميغاوط من الكهرباء لغزة يزود خط جيريزيم 10 بالمائة منها. وبالرغم من أنّ هذه الخطوة تعد خطوة إلى الأمام إلا أنّ سكان غزة ما زالوا يعانون من عجز كبير في تزويد الكهرباء يؤدي إلى انقطاع الكهرباء لمدة 12 ساعة يوميا. وتفاقم هذا العجز بسبب نقص الوقود الذي يضطر محطة توليد كهرباء غزة إلى العمل بنصف قدرتها التشغيلية.

تعتبر الحصة الإسرائيلية البالغة 20 شحنة يوميا من الحصى أقل بكثير من الطلب الحقيقي وأقل من القدرة التشغيلية للمعبر

وتعتبر الحصة الإسرائيلية البالغة 20 شحنة يوميا من الحصى (800 طن) أقل بكثير من الطلب الحقيقي وأقل من القدرة التشغيلية للمعبر. وتمثل هذه الكمية 15 بالمائة من الكمية المطلوبة (5,000 – 6,000 طن يوميا)[18] وأقل من 10 بالمائة من معدل الكمية التي كانت تدخل على غزة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007. بالإضافة إلى ذلك، بالرغم من أنّ القدرة التشغيلية لمعبر كرم أبو سالم تبلغ 350 شحنة يوميا لم يبلغ المعدل اليومي خلال هذا الشهر سوى 220 شحنة. وعلى غرار ذلك، بلغ متوسط عدد الشحنات اليومية التي كانت تدخل عبر معبر رفح في عامي 2004 و 2005 قبل اتفاقية التنقل والوصول 390 شحنة يوميا من البضائع المصدرة من مصر إلى غزة.[19] بالرغم من ذلك، حصرت السلطات المصرية منذ كانون الأول/ديسمبر 2012 البضائع التي تسمح بدخولها إلى غزة بالبضائع التي تدخل إلى المشاريع القطرية، وتعرّف بأنها بضائع إنسانية وليست شحنات بضائع عادية.

طوّر فريق العمل الإنساني القطري الذي يتضمن وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ومنظمة الصليب الأحمر استراتيجية ستدعم 1.8 مليون فلسطيني يحتاجون إلى الحماية والمساعدات الإنسانية.

ونتيجة للقيود المتواصلة المفروضة على الاستيراد ما زال المدنيون في غزة يعتمدون على المتاجرة الخطيرة بهذه البضائع عبر الأنفاق الواقعة أسفل الحدود ما بين مصر وغزة. ولكن الاعتماد على البضائع المنقولة عبر الأنفاق محفوف بالعديد من المخاطر: فقد قتل خلال هذا الشهر خمسة مدنيين وأصيب 11 آخرين في حوادث متصلة بالأنفاق بسبب الأمطار الغزيرة.

وأدت القيود المتواصلة المفروضة على استيراد مواد البناء إلى جانب عملية الموافقة على مشاريع المنظمات الدولية إلى تأخيرات طويلة في تنفيذ المشاريع وهو في المقابل أطال بدون داع معاناة العائلات الفلسطينية التي تحتاج إلى ترميم مساكنها أو بناء بنى تحتية حيوية.

منظمات العمل الإنساني الشريكة تطلق عملية مناشدة بقيمة ما يزيد عن 400 مليون دولار أمريكي لمساعدة المحتاجين من الفلسطينيين في عام 2013

أطلق فريق العمل الإنساني القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في 23 كانون الثاني/يناير 2013، عملية المناشدة الموحدة للأرض الفلسطينية المحتلة ويطلب فيها ما يقرب من 402 مليون دولار أمريكي لتلبية المستويات المرتفعة من العوز النابع من الصراع المستمر والاحتلال، بالإضافة إلى الأعمال العدائية التي وقعت خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2012 في غزة، وظروف الطقس القاسية التي ضربت المنطقة مؤخرا.

وطوّر فريق العمل الإنساني القطري الذي يتضمن وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ومنظمة الصليب الأحمر استراتيجية ستدعم 1.8 مليون فلسطيني يحتاجون إلى الحماية والمساعدات الإنسانية. وتضمن المبلغ الإجمالي المطلوب:

- 262 مليون دولار أمريكي تهدف لتلبية الاحتياجات الغذائية لما يقرب من 1.26 مليون فلسطيني يعانون من انعدام الأمن الغذائي (27 بالمائة من السكان) من خلال تقديم المساعدات الغذائية والنقدية وغيرها من أشكال الدعم للمزارعين والرعاة وصيادي الأسماك.
- 55 مليون دولار أمريكي لمعالجة مخاطر الحماية المتواصلة وانتهاكات حقوق الإنسان.
- 64 مليون دولار أمريكي لتقديم الخدمات التعليمية والصحية والمياه والصرف الصحي والنظافة لأكثر المجتمعات حاجة.
- 21 مليون دولار أمريكي لدعم التنسيق من خلال تحسين الكفاءة والمسائلة والتوقع في مجال الاستجابة الإنسانية وتحسين تحليل مجموعات العمل الإنساني وما بينها والمساهمة في نشاطات المناصرة.

أجبر انعدام الأمن الغذائي العديد من العائلات إلى اللجوء إلى استراتيجيات تكيف سلبية كاستهلاك الطعام سيئ الجودة (قليل المغذيات) وبيع الممتلكات والديون والتهجير وإخراج الأطفال من المدارس، وخصوصا البنات. تهدف مشاريع عملية المناشدة الموحدة إلى أن يحصل 300,000 طفل على الطعام والمكملات الغذائية من خلال برامج التغذية المدرسية، وأن يستفيد 1,1 مليون فلسطيني من الشرائح الضعيفة من حصص المواد الغذائية الأساسية التي ستوزع عليهم بانتظام. ومن المخطط كذلك تنفيذ تدخلات في مجال الزراعة لمساعدة 22,200 أسرة على خفض مستوى انعدام الأمن الغذائي بواسطة تحسين الوصول إلى الموارد وتعزيز قدرتها على التكيّف.

وما يزال أمن ومصادر معيشة كثير من الفلسطينيين في أنحاء الضفة الغربية عرضة لخطر كبير ناتج عن عنف المستوطنين وخطر التهجير نتيجة لعمليات الهدم في المنطقة (ج) والقدس الشرقية. وستعمل وكالات العمل الإنساني معا لضمان توفير المساكن الطارئة للمهجرين، والمساعدة القضائية للأشخاص المعرضين للتهجير وضمان الوصول للرعاية النفسية الاجتماعية للعائلات التي تضررت من العنف، ولضمان الوصول غير المنقطع لخدمات التعليم والصحة الأساسية.

ما يزال أمن ومصادر معيشة كثير من الفلسطينيين في أنحاء الضفة الغربية عرضة لخطر كبير ناتج عن عنف المستوطنين وخطر التهجير نتيجة لعمليات الهدم في المنطقة (ج) والقدس الشرقية.

عملية المناشدة الموحدة 2013: توزيع الطلبات المالية

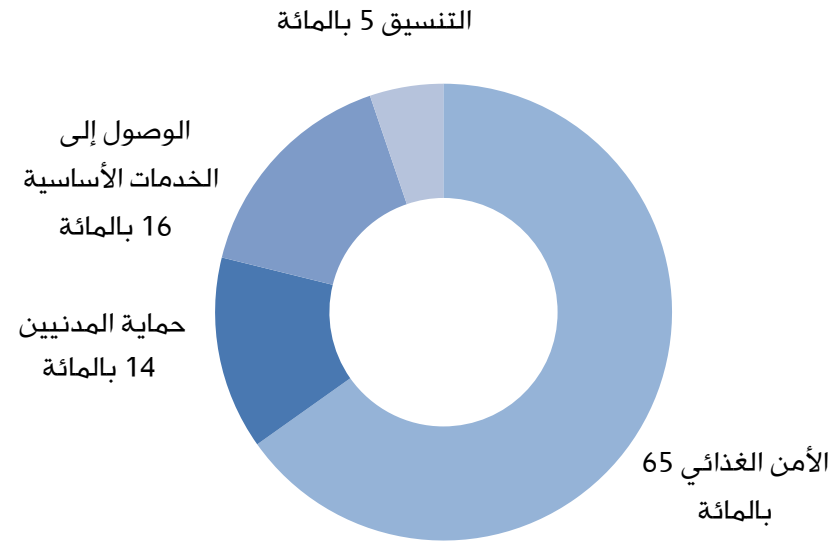

خلال فترة السنوات العشر منذ إطلاق أول عملية مناشدة موحدة للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2003 لم يطرأ انخفاض ملموس على طبيعة ونطاق الاحتياجات الإنسانية.

وتفاقم الوضع بسبب تصعيد أعمال العنف في غزة وجنوب إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 عندما عانى المدنيون من أسوأ تصعيد في أعمال العنف خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وتتضمن عملية المناشدة الموحدة 2013 عددا من المشاريع التي ستلبي الاحتياجات التي تمّ تحديدها نتيجة تقييم مبدئي سريع مشترك بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وتقييم آخر معمّق للاحتياجات أجري بعد انتهاء الأعمال العدائية. ولبدء عملية الاستجابة في غزة تمّ تأمين 8.2 مليون دولار أمريكي عبر صندوق الاستجابة الطارئة المركزي وهو صندوق تابع للأمم المتحدة تأسس لإتاحة المجال أمام تقديم المساعدات العاجلة والموثوقة في حالات الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة. وسيساعد صندوق الاستجابة الطارئة المركزي منظمات العمل الإنساني الشريكة على الاستجابة السريعة للاحتياجات الطارئة في مجالات المسكن والدعم النفسي الاجتماعي وإزالة الركام ومخلفات الحرب من المتفجرات وإدارة المخاطر والتوعية والمساعدات القانونية والمياه والصرف الصحي والنظافة والأدوية.

جدول آخر متطلبات عملية المناشدة الموحدة 2013

المجموعة	المتطلبات الحالية ($)
الزراعة	30,818,180
النقد مقابل العمل	70,481,900
خدمات التنسيق والدعم	21,295,527
التعليم	21,779,922
الغذاء	160,052,254
الصحة والتغذية	22,536,007
الحماية	55,336,641
المياه والصرف الصحي والنظافة	19,307,048
المجموع الإجمالي	401,607,479

الهوامش

1. قتل أربعة أشخاص آخرين وأصيب 11 شخصا خلال بقية الشهر بسبب حوادث انهيار أنفاق
2. لمزيد من التفاصيل حول الاستجابات المختلفة أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، العاصفة الشتوية، تقرير الوضع، 16 كانون الثاني/يناير 2013.
3. رسالة منسق الشؤون الحكومية في المناطق التابع لوزارة الدفاع إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتاريخ 20 شباط/فبراير 2013.
4. أنظر موقع وحدة تحقيقات الشرطة العسكرية على الإنترنت: http://www.law.idf.il/14-en/Patzar.aspx
5. اللجنة العامة المسؤولة عن التحقيق في حادثة أسطول الحرية في 31 أيار/مايو 2010. لجنة تيركل، شباط/فبراير 2013.
6. بيان صحفي صادر عن جمعية "بتسيليم"، 6 شباط/فبراير 2013.
7. المبادئ الأساسية المتصلة باستخدام القوة والسلاح على يد موظفي فرض القانون (الذي تبناه مؤتمر الأمم المتحدة حول منع الجريمة ومعالجة الجناة، 1990) ومدونة السلوك الملزمة لموظفي فرض القانون (التي تم تبنيها في قرار الجمعية العامة 169/34، 17 كانون الأول/ديسمبر 1979).
8. للإطلاع على معلومات عامة شاملة حول الوضع قبل وقف إطلاق النار راجع تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الغذاء العالمي "بين السياج ومكان صعب"، آب/أغسطس 2010. أنظر أيضا تقرير مجموعة الحماية حول المناطق المقيد الوصول إليها للفترة بين 1 تموز/يوليو و 31 كانون الأول/ديسمبر 2012.
9. تقرير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومجموعة الحماية حول المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة، تموز/يوليو إلى و 31 كانون الأول/ديسمبر 2012.
10. مصدر سابق
11. رسالة منسق الشؤون الحكومية في المناطق التابع لوزارة الدفاع إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتاريخ 20 شباط/فبراير 2013. لم يتمكن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من تأكيد هذه المعلومات بصورة مستقلة.
12. مصدر سابق. لم يتمكن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من تأكيد هذه المعلومات بصورة مستقلة.
13. معلومات قدمتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.
14. قدم مزارعون من قرية الخضر التماسا ما يزال معلقا لدى محكمة العدل العليا الإسرائيلية ضد الاستيلاء على أراضيهم من أجل توسيع المستوطنة من جهة الجنوب وفتح الشارع بصورة غير قانونية. لمزيد من التفاصيل حول الإجراءات القضائية أنظر، حاييم ليفينسون، «مجلس المستوطنات كذب على المحكمة العليا من أجل منع إخلاء بؤرة استيطانية في الضفة الغربية»، هآرتس، 7 كانون الثاني/يناير 2013.
15. آخر مرة سجل فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عددا مماثلا كانت في تموز/يوليو 2010 حين هدم ما مجموعه 140 مبنى.
16. تقرير جمعية "بمكوم" "المنطقة المحظورة، سياسة التخطيط الإسرائيلية في القرى الفلسطينية الواقعة في المنطقة (ج)"، حزيران/يونيو 2008.
17. الميثاق الرابع (IV) المتعلق بحماية الأشخاص المدنيين في أوقات الحرب، 12 آب/أغسطس 1949، الفقرتين 49 و 53.
18. قدّم اتحاد الصناعات الفلسطيني في غزة هذه التقديرات إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
19. "معبر رفح: من يملك المفاتيح؟" منظمة جيشاه وأطباء من أجل حقوق الإنسان، آذار/مارس 2009، http:// www.gisha.org/item.asp?lang_id=en&p_id=1118

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ،(OHCHR) ، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD، ACPP، AAA، ACF-E

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2013_02_28_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.